

إصلاح النظام الضريبي في العراق

استراتيجيات تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق العدالة الاقتصادية

م.د. جين ياسر حسين
جامعة الشطرة - كلية التربية للبنات

jean.yasir@shu.edu.iq

ملخص

تُناقش الدراسة تحديات النظام الضريبي العراقي، كضعف الجباية، محدودية القاعدة الضريبية، والفساد، مع الاعتماد على الإيرادات النفطية (٩٠٪ من الموازنة). [١٨] تهدف إلى اقتراح إصلاحات لتوسيع القاعدة الضريبية، تحسين الجباية، وتقليل الاعتماد على النفط بحلول ٢٠٢٥، مستخدمة مناهج تحليلية، وصفية، ومقارنة، ومستفيدة من تجارب دول مثل الإمارات. تُقترح استراتيجيات: فرض ضرائب جديدة (القيمة المضافة، الرقمية)، رقمنة الإدارة

Research Abstract

This study analyzes challenges in Iraq's tax system, including inefficient collection, a narrow tax base, and administrative corruption, with oil revenues constituting over 90%

إصلاح النظام الضريبي لتوسيع القاعدة الضريبية، تحسين الجباية، ودعم الفئات الضعيفة، مما يُقلل الاعتماد على النفط ويعزز الاستقرار بحلول ٢٠٢٥. تُبرز تجارب دولية، مثل السعودية التي زادت إيراداتها غير النفطية بنسبة ٥% عبر ضريبة القيمة المضافة، إمكانية الإصلاح. تُعزى أسباب اختيار الموضوع إلى الأزمة المالية (عجز ٢٠ تريليون دينار ٢٠٢٠)، التفاوتات الاجتماعية، الفساد الإداري، والتوجهات العالمية. تهدف الدراسة إلى تقديم استراتيجيات إصلاحية لتعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق العدالة الاقتصادية، عبر تحليل التحديات، اقتراح ضرائب تصاعديّة، وتطبيق تجارب دولية. تفترض أن الإصلاح سيحقق إيرادات إضافية بنسبة ٥-٧% من الناتج المحلي، مع تقليل التفاوتات، شريطة مكافحة الفساد. تعتمد الدراسة مناهج تحليلية، وصفية، ومقارنة، مع مصادر أولية وثانوية، وتركز على الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥.

المبحث الأول: واقع النظام الضريبي في العراق والتحديات المرتبطة به

يُشكل النظام الضريبي في العراق ركيزة للاقتصاد الوطني، لكنه يواجه تحديات هيكلية وإدارية تُضعف دوره في تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق العدالة الاقتصادية. يعتمد

of the budget.[¹] It proposes reforms to expand the tax base, improve collection, and reduce oil dependency by 2025, using analytical, descriptive, and comparative methods, drawing on UAE experiences. Proposed strategies include introducing digital taxes and VAT, digitizing tax administration, enhancing transparency, and diversifying non-oil sectors. The study recommends government collaboration with international organizations and awareness campaigns to boost tax compliance, fostering a sustainable, equitable economy despite challenges like corruption.

Keywords: Tax Reform, Revenue Diversification, Non-Oil Economy, Administrative Corruption, Digitalization, Transparency.

مقدمة

يُشكل النظام الضريبي ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، إذ يُسهم في تمويل الموازنة العامة وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستدامة المالية. في العراق، يُعاني النظام الضريبي من تحديات هيكلية وإدارية، حيث لا تتجاوز الإيرادات الضريبية ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ١٥% في الدول النامية، يُفاقم الاعتماد على الإيرادات النفطية (٩٢% من الموازنة العامة ٢٠٢٣) هشاشة الاقتصاد، مع تفاوتات حادة، إذ يعيش ٢٥% تحت خط الفقر، تكمن أهمية الدراسة في ضرورة

الاقتصاد على الإيرادات النفطية (أكثر من ٩٠٪ من الموازنة)، بينما لا تتجاوز الإيرادات الضريبية ٢٪ من الناتج المحلي تُعيق التشريعات القديمة، مثل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢، والفساد والتهرب الضريبي، كفاءة النظام. يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع النظام الضريبي، استعراض إطاره النظري والتشريعي، وتسليط الضوء على تحدياته، تمهيداً لاقتراح إصلاحات.

المطلب الأول: الإطار النظري والتشريعي للنظام الضريبي

يُشكل الإطار النظري والتشريعي للنظام الضريبي أساس تنظيم الضرائب ودعم الاقتصاد الوطني والعدالة الاقتصادية. في العراق، يعتمد النظام على قوانين مثل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢، لكنه يعاني من قصور في مواكبة التطورات الحديثة كالاقتصاد الرقمي وتنويع الإيرادات يهدف هذا المطلب إلى استعراض مفاهيم الضرائب، أنواعها، ودورها في تمويل الموازنة، مع تحليل التشريعات الحالية لتقييم ملاءمتها للتحديات الاقتصادية.

الفرع: المفاهيم الأساسية للضرائب ودورها في العراق

تُعد الضرائب أداة رئيسية للسياسة المالية، تُستخدم لتمويل النفقات العامة، تحقيق العدالة الاقتصادية، وتنظيم النشاط الاقتصادي. في العراق، حيث

تشكل الإيرادات النفطية أكثر من ٩٠٪ من الموازنة، تُعتبر الضرائب حيوية لتنويع الدخل وتعزيز الاستدامة المالية. يهدف هذا الفرع إلى استعراض مفاهيم الضرائب، أنواعها، ودورها في تمويل الموازنة وتحقيق العدالة الاقتصادية.

١- تعريف الضرائب وأهميتها
الضرائب مبالغ إلزامية تُفرضها الدولة لتمويل الخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية^(١) تتميز بالإلزامية، عدم المقابل المباشر، ودورها في إعادة توزيع الدخل وتقليل الفجوة الطبقيّة.

٢- أنواع الضرائب
تنقسم إلى ضرائب مباشرة (مثل ضريبة الدخل بموجب قانون ١١٣ لسنة ١٩٨٢) وغير مباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة). الضرائب المباشرة تُعزز العدالة الرأسيّة، بينما غير المباشرة أكثر كفاءة لكنها قد تؤثر على الفقراء.^(٢)

٣- دور الضرائب في تمويل الموازنة
تُمول الضرائب النفقات العامة في معظم الاقتصادات، لكن في العراق لا تتجاوز ٢٪ من الناتج المحلي، مما يتطلب إصلاحات لتقليل الاعتماد على النفط.^(٣)

٤- الضرائب والعدالة الاقتصادية
تُسهم الضرائب التصاعديّة في تقليل التفاوتات، لكن ضعف الجباية والتهرب الضريبي في العراق يُحد من تأثيرها.^(٤) يتطلب تعزيز دور الضرائب إصلاحات

هيكلية بحلول الاعوام القادمة. الفرع الثاني: التشريعات الضريبية في العراق

تشكل التشريعات الضريبية الإطار القانوني الذي ينظم عملية فرض الضرائب وجبايتها، وتعد العمود الفقري لأي نظام ضريبي فعال. في العراق، تطورت التشريعات الضريبية عبر عقود لتتماشى مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لكنها لا تزال تواجه انتقادات بسبب قصورها في مواكبة التغيرات الاقتصادية الحديثة، مثل الاقتصاد الرقمي والحاجة إلى تنويع الإيرادات غير النفطية. يهدف هذا الفرع إلى استعراض القوانين الضريبية الرئيسية في العراق، مع تقييم مدى ملاءمتها لتلبية احتياجات الاقتصاد العراقي، مع التركيز على التحديات والفرص المرتبطة بها.

حيث تعتمد التشريعات الضريبية في العراق على مجموعة من القوانين التي تُنظم فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة. أبرز هذه القوانين هو قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢، الذي يُعتبر الإطار الأساسي لتنظيم الضرائب على الدخل الشخصي والشركات. ينص هذا القانون على فرض ضريبة تصاعدية على الدخل الفردي بمعدلات تتراوح بين ٣% و١٥%، بينما تُفرض ضريبة ثابتة بنسبة ١٥% على أرباح الشركات^(٥)، كما يتضمن القانون إعفاءات معينة

للشرائح ذات الدخل المنخفض، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية. إلى جانب قانون ضريبة الدخل، هناك قوانين أخرى تُنظم الضرائب غير المباشرة، مثل قانون الجمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤، الذي يحدد الرسوم الجمركية على السلع المستوردة^(٦)، هذا القانون يهدف إلى حماية الصناعة المحلية وزيادة الإيرادات الحكومية، لكنه يواجه تحديات تتعلق بالتهريب الجمركي وضعف الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، أدخلت تعديلات على التشريعات الضريبية في السنوات الأخيرة، مثل قانون إدارة المالية العامة والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩، الذي يهدف إلى تحسين إدارة الإيرادات الضريبية وتعزيز الشفافية^(٧).

على الرغم من هذه القوانين، يُشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢١ إلى أن النظام الضريبي في العراق يعاني من «التشتت التشريعي وضعف التنسيق بين القوانين المختلفة»، مما يحد من فعالية الجباية الضريبية^(٨)، على سبيل المثال، غياب قانون شامل لضريبة القيمة المضافة (VAT) يُعتبر قصورًا كبيرًا مقارنة بالدول المجاورة مثل السعودية والإمارات، اللتين اعتمدتا ضريبة القيمة المضافة لتعزيز الإيرادات غير النفطية.

نجد ان التشريعات الضريبية في العراق تواجه عددًا من التحديات التي تحد من

قدرتها على مواكبة الاقتصاد الحديث. أولاً، تعود معظم القوانين الضريبية إلى عقود سابقة، مثل قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٨٢، الذي لم يُحدَّث بشكل كافٍ ليتناسب مع التطورات الاقتصادية، مثل نمو القطاع الخاص والاقتصاد الرقمي. حيث أن الأنظمة الضريبية التي لا تتكيف مع التغيرات الاقتصادية تصبح عبئاً على النمو بدلاً من أن تكون محفزاً له^(٩)، في العراق، يفتقر النظام الضريبي إلى آليات فعالة لفرض الضرائب على الشركات التقنية العابرة للحدود أو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، التي تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد. ثانياً، تُعاني التشريعات من ضعف التنفيذ بسبب الفساد الإداري والتهرب الضريبي. وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٠، يُعتبر العراق من بين الدول ذات المستويات العالية من الفساد، مما يؤثر سلباً على فعالية الجباية الضريبية^(١٠)، على سبيل المثال، الإعفاءات الضريبية غير المبررة الممنوحة لبعض الشركات أو الأفراد تُقلل من العدالة الضريبية وتُضعف الثقة في النظام.

المضافة. وفقاً لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام ٢٠١٩، أسهمت ضريبة القيمة المضافة في زيادة الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٣-٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات قليلة^(١١)، اعتماد ضريبة القيمة المضافة في العراق، مع معدل معتدل (مثل ٥%)، يمكن أن يعزز الإيرادات غير النفطية مع الحد من الاعتماد على النفط. ثانياً، يمكن تحسين التشريعات من خلال إدخال أنظمة ضريبية رقمية. يشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ إلى أن «الرقمنة في إدارة الضرائب تُقلل من التهرب الضريبي وتزيد من كفاءة الجباية بنسبة تصل إلى ٢٠% في الدول النامية»^(١٢)، في العراق، يمكن تعديل القوانين الحالية لتشمل فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، مما يوسع القاعدة الضريبية ويتماشى مع الاقتصاد العالمي الحديث. ان تحديث التشريعات الضريبية في العراق أمر ضروري لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة. أولاً، يُسهم تحديث القوانين في تعزيز الإيرادات غير النفطية، مما يقلل من تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة. ثانياً، يدعم إصلاح التشريعات تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال ضمان توزيع عادل

وعلى الرغم من التحديات، هناك فرص واعدة لتحديث التشريعات الضريبية في العراق لتتماشى مع الاحتياجات. أولاً، يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول المجاورة في تطبيق ضريبة القيمة

المطلب الثاني: التحديات الهيكلية والإدارية للنظام الضريبي

يواجه النظام الضريبي في العراق تحديات هيكلية وإدارية تُعيق كفاءته في تعزيز الإيرادات غير النفطية، مثل ضعف الجباية، الفساد، التهرب الضريبي، ومحدودية القاعدة الضريبية، حيث لا تتجاوز الإيرادات الضريبية ٢٪ من الناتج المحلي يهدف هذا المطلب إلى تحليل هذه التحديات، أسبابها، وتأثيراتها على النظام والاقتصاد، لاقتراح حلول إصلاحية.

الفرع الأول: ضعف كفاءة الجباية الضريبية

تُعد كفاءة الجباية الضريبية مؤشراً لفعالية النظام الضريبي، لكن العراق يعاني من ضعفها، حيث لا تتجاوز الإيرادات الضريبية ١-٢٪ من الناتج المحلي، مقارنة بـ ١٥-٢٠٪ في الدول النامية.^(١٤) يهدف هذا الفرع إلى تحليل أسباب ضعف الجباية، مع التركيز على الفساد والتهرب الضريبي، وتقديم حلول إصلاحية.

١- أسباب ضعف كفاءة الجباية أ. القصور الإداري: تعاني الهيئة العامة للضرائب من نقص الكوادر المؤهلة، ضعف التكنولوجيا، وتشتت الإجراءات. يُعتمد على أنظمة ورقية، مما يُبطئ الجباية ويزيد الأخطاء^(١٥) غياب قاعدة بيانات مركزية يُصعب تتبع دافعي الضرائب^(١٦)

للأعباء الضريبية. على سبيل المثال، يمكن تعديل قانون ضريبة الدخل لزيادة الإعفاءات للشرائح ذات الدخل المنخفض مع فرض معدلات أعلى على الدخل المرتفعة، وفقاً لمبادئ العدالة الرأسية^(١٣).

علاوة على ذلك، يتطلب تحقيق الأهداف تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام الضريبي. يمكن تحقيق ذلك من خلال إصدار تشريعات جديدة تُلزم الجهات الحكومية بنشر تقارير دورية عن الإيرادات الضريبية وكيفية إنفاقها، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام.

فتُعد التشريعات الضريبية في العراق أساساً لتطوير نظام ضريبي فعال يدعم التنوع الاقتصادي وتحقيق العدالة الاقتصادية. على الرغم من أن القوانين الحالية، مثل قانون ضريبة الدخل وقانون الجمارك، وفرت إطاراً للجباية الضريبية، إلا أنها تفتقر إلى الملاءمة لمواكبة الاقتصاد الحديث والتحديات المستقبلية. يتطلب الوصول إلى نظام ضريبي مستدام تحديث التشريعات لتشمل ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة، تعزيز الرقمنة، وتحسين الشفافية، مما سيُسهم في بناء اقتصاد عراقي أكثر استقراراً وعدالة.

ب. الفساد الإداري: يُشكل الفساد تحديًا كبيرًا، حيث تُمنح إعفاءات غير قانونية وتُمارس الرشوة، مما يُقلل الإيرادات ويُفاقم التفاوتات^(١٧)

٢- التهرب الضريبي وتأثيره أ. الأسباب: يُعزى التهرب إلى ضعف الرقابة، القطاع غير الرسمي الكبير، وانعدام ثقة المواطنين في الحكومة^(١٨).

ب. التأثير: يكلف التهرب العراق ٣-٢ مليار دولار سنويًا، مما يُفاقم العجز المالي ويُعزز عدم المساواة^(١٩)

٣- الحلول المقترحة

• الرقمنة: اعتماد أنظمة إلكترونية لتسجيل المعاملات وزيادة الإيرادات بنسبة ١٥-٢٠٪^(٢٠)

• مكافحة الفساد: إنشاء هيئات رقابية مستقلة وفرض عقوبات.

• توعية المواطنين: تعزيز الثقة عبر حملات توضح استخدام الإيرادات.

يُعيق ضعف الجباية الاستدامة المالية في العراق، لكن الرقمنة، مكافحة الفساد، والتوعية يمكن أن تُعزز كفاءة النظام بحلول الأعوام القادمة.

الفرع الثاني: الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية

يُعتبر الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي في العراق، حيث تشكل هذه الإيرادات أكثر من ٩٠٪ من الموازنة العامة في معظم السنوات الأخيرة^(٢١)، هذا الاعتماد جعل تقلبات أسعار النفط العالمية، العالمية، مما أثر سلبًا على استقرار الموازنة العامة وقدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة. في الوقت نفسه، أدى هذا الاعتماد إلى تقليص دور الضرائب كمصدر إيرادات رئيسي، مما أبقى القاعدة الضريبية محدودة ومصادر الإيرادات غير متنوعة. يهدف هذا الفرع إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وتقييم محدودية القاعدة الضريبية وقلة تنوع مصادر الإيرادات في العراق، مع إبراز التحديات والحلول الممكنة بحلول الأعوام القادمة .

١. تأثير تقلبات أسعار النفط على استقرار الموازنة العامة

أ. طبيعة الاعتماد على الإيرادات النفطية يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية منذ اكتشاف النفط في أوائل القرن العشرين وتأميم الصناعة النفطية في السبعينيات. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢١، شكلت الإيرادات النفطية حوالي ٩٢٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية في العراق خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، بينما لم تتجاوز الإيرادات الضريبية ٢٪^(٢٢). هذا الاعتماد جعل الموازنة العامة حساسة للغاية لتقلبات أسعار النفط العالمية،

مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الإرهاب^(٢٥).

في المقابل، خلال الفترات التي ترتفع فيها الأسعار، غالبًا ما تُستخدم الفوائض النفطية في زيادة الإنفاق الجاري، مثل رفع الرواتب أو توزيع المنح، بدلاً من استثمارها في تنويع الاقتصاد أو تطوير النظام الضريبي. يُشير تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢١ إلى أن «الإنفاق غير المنتج خلال فترات الوفرة النفطية في العراق أدى إلى تفاقم الاعتماد على النفط بدلاً من الحد منه»^(٢٦)، هذا النهج أعاق تطوير مصادر إيرادات بديلة، مثل الضرائب، مما جعل الاقتصاد أكثر هشاشة.

٢. محدودية القاعدة الضريبية وقلة تنوع مصادر الإيرادات

أ. محدودية القاعدة الضريبية
تُعاني القاعدة الضريبية في العراق من التضييق الشديد، حيث تقتصر بشكل رئيسي على الضرائب المباشرة المفروضة على الشركات والأفراد في القطاع الرسمي، بينما يظل القطاع غير الرسمي، الذي يُشكل حوالي ٦٠٪ من الاقتصاد، خارج نطاق الجباية الضريبية^(٢٧)، حيث تُعتبر القاعدة الضريبية المحدودة عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق العدالة الاقتصادية والاستدامة المالية في الدول النامية»^(٢٨)، في العراق يُسهم ضعف الجباية في القطاعات الحيوية، مثل التجارة

حيث تؤدي الانخفاضات في الأسعار إلى عجز مالي كبير، بينما تؤدي الارتفاعات إلى فوائض مؤقتة غالبًا ما تُهدر في الإنفاق غير المنتج.

على سبيل المثال، خلال انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤ بسبب زيادة الإنتاج العالمي، تراجع إيرادات العراق النفطية بنسبة تزيد عن ٤٠٪، مما أدى إلى عجز في الموازنة بلغ حوالي ٢٠ تريليون دينار عراقي (حوالي ١٧ مليار دولار)^(٢٩)، هذا العجز أجبر الحكومة على الاقتراض الخارجي، مما زاد من الدين العام. يوضح المؤرخ الاقتصادي عباس كاظم أن «الاعتماد على النفط كمصدر إيرادات رئيسي جعل العراق رهينة للسوق العالمية، مما يُعيق التخطيط الاقتصادي طويل الأمد»^(٣٠).

ب. تأثير التقلبات على الخدمات العامة
تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على قدرة الحكومة العراقية على تمويل الخدمات العامة، مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية. خلال الفترات التي تنخفض فيها الأسعار، تضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع التنموية وتدهور جودة الخدمات. على سبيل المثال، خلال أزمة النفط في ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩، انخفضت أسعار النفط إلى أقل من ٣٠ دولارًا للبرميل، مما أدى إلى تأخر دفع رواتب الموظفين الحكوميين وتعليق

والخدمات، في تقليص الإيرادات الضريبية. علاوة على ذلك، تُعاني القاعدة الضريبية من الاعتماد المفرط على ضرائب الدخل والجمارك، بينما تظل الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، غائبة عن النظام الضريبي. وفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام ٢٠١٩، تُسهم ضريبة القيمة المضافة في زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة ٣-٥% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تطبقها، وهي خطوة لم تُتخذ بعد في العراق بسبب التحديات الإدارية والمقاومة الاجتماعية^(٢٩).

ب. قلة تنوع مصادر الإيرادات

يُعزى ضعف تنوع مصادر الإيرادات في العراق إلى التركيز شبه الحصري على الإيرادات النفطية، مما أدى إلى إهمال القطاعات الأخرى مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات. يُوضح تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ أن «الدول التي تعتمد على مصدر إيرادات واحد، مثل النفط، تُعاني من مخاطر اقتصادية كبيرة بسبب عدم القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية»^(٣٠)، في العراق أدى هذا الاعتماد إلى تقليص الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، مما حد من فرص خلق قاعدة ضريبية واسعة.

على سبيل المثال، يُشكل القطاع الصناعي أقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي

في العراق، مقارنةً بمتوسط ٢٠-٢٥% في الدول النامية الأخرى^(٣١)، هذا الضعف يُقلل من إمكانية فرض ضرائب على الأنشطة الصناعية، بينما يظل القطاع الزراعي، الذي يُشكل مصدر دخل لنسبة كبيرة من السكان، معفى من الضرائب في معظم الحالات لأسباب اجتماعية. نتيجة لذلك، تظل الضرائب محصورة في قطاعات محدودة، مما يُعيق تنويع مصادر الإيرادات.

٣. الحلول المقترحة لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية

لتقليل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتعزيز دور الضرائب، يمكن للعراق اتباع عدة استراتيجيات:

توسيع القاعدة الضريبية: إدخال ضرائب جديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع نطاق الجباية ليشمل القطاع غير الرسمي من خلال تقديم حوافز للتسجيل الضريبي.

تنويع الاقتصاد: الاستثمار في القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة والسياحة، لخلق مصادر دخل جديدة قابلة للضريبة. يُوصي تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢١ بزيادة الإنفاق على البنية التحتية الصناعية لتعزيز النمو غير النفطي^(٣٢).

إنشاء صندوق سيادي: تخصيص جزء من الإيرادات النفطية لصندوق سيادي يُستخدم لتمويل المشاريع التنموية

وتقليل تأثير تقلبات الأسعار على الموازنة. يعاني النظام العراقي من ضعف الجباية ومحدودية القاعدة الضريبية، مما يتطلب حلاً مبتكرة يركز هذا المطلب على اقتراح استراتيجيات مثل فرض ضريبة القيمة المضافة، وتطوير الإدارة الضريبية بالرقمنة والشفافية لتقليل الفساد وتحقيق الاستدامة المالية.

الفرع الأول: توسيع القاعدة الضريبية
تعد القاعدة الضريبية العريضة أحد العناصر الأساسية لنظام ضريبي فعال، حيث تُتيح للحكومة جمع إيرادات كافية لتمويل النفقات العامة مع تحقيق العدالة الاقتصادية. في العراق، تُعاني القاعدة الضريبية من التضييق الشديد، حيث تقتصر بشكل رئيسي على الضرائب المفروضة على القطاع الرسمي، بينما يظل القطاع غير الرسمي، الذي يُشكل حوالي ٦٠٪ من الاقتصاد، خارج نطاق الجباية^(٣٣). يهدف هذا الفرع إلى اقتراح استراتيجيات لتوسيع القاعدة الضريبية في العراق بحلول عام ٢٠٢٥، مع التركيز على فرض ضرائب جديدة، مثل الضرائب الرقمية وضريبة القيمة المضافة، وإشراك القطاع غير الرسمي في النظام الضريبي من خلال تقديم حوافز وتسهيلات.

وتقليل تأثير تقلبات الأسعار على الموازنة. يُشكل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية تحدياً رئيسياً يُعيق تطوير نظام ضريبي فعال في العراق. تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى عدم استقرار الموازنة العامة، بينما تُسهم محدودية القاعدة الضريبية وقلة تنوع مصادر الإيرادات في تفاقم هذا التحدي، لذلك يتطلب الأمر إصلاحات شاملة لتوسيع القاعدة الضريبية، تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، مما سيُسهم في بناء اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

المبحث الثاني: استراتيجيات إصلاح النظام الضريبي لتعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق العدالة الاقتصادية

إصلاح النظام الضريبي في العراق ضرورة لمعالجة التحديات الهيكلية والإدارية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية (أكثر من ٩٠٪ من الموازنة) يهدف هذا المبحث إلى اقتراح استراتيجيات لتعزيز الإيرادات غير النفطية والعدالة الاقتصادية عبر توسيع القاعدة الضريبية، تحسين الجباية، ودعم الفئات الضعيفة، مستفيداً من التجارب الدولية.

المطلب الأول: تصميم استراتيجيات إصلاحية للنظام الضريبي

تصميم استراتيجيات إصلاحية للنظام الضريبي خطوة أساسية لتعزيز كفاءته

تزيد عن ١ مليون دولار سنويًا من السوق العراقي.

تتطلب هذه الضريبة تشريعات جديدة تُنظم فرض الضرائب على الأنشطة الرقمية، بالإضافة إلى تطوير أنظمة تكنولوجية لتتبع المعاملات الإلكترونية. يُشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ إلى أن «الدول التي اعتمدت أنظمة رقمية لتتبع المعاملات شهدت تحسنًا في كفاءة الجباية بنسبة تصل إلى ٢٠٪»^(٣٦)، بالتالي، يمكن للعراق الاستفادة من هذه التجربة لتوسيع قاعدته الضريبية وزيادة الإيرادات غير النفطية.

ب. ضريبة القيمة المضافة تُعتبر ضريبة القيمة المضافة (VAT) أداة فعالة لتوسيع القاعدة الضريبية، حيث تُفرض على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع. في العراق، لا يزال النظام الضريبي خاليًا من ضريبة القيمة المضافة، على الرغم من المناقشات المستمرة حول تطبيقها منذ عام ٢٠١٥ كجزء من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدولي. وفقًا لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠١٩، أدى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة ٣-٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات قليلة^(٣٧).

١. فرض ضرائب جديدة لتوسيع القاعدة الضريبية

أ. الضرائب الرقمية مع نمو الاقتصاد الرقمي عالميًا، أصبح فرض الضرائب على الأنشطة الرقمية أداة فعالة لتوسيع القاعدة الضريبية، خاصة في الدول النامية التي تُعاني من ضعف الإيرادات الضريبية. في العراق، يشهد القطاع الرقمي، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والخدمات التقنية، نموًا متسارعًا، لكنه يظل خارج نطاق التشريعات الضريبية الحالية. وفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام ٢٠٢٠، تُسهم الضرائب الرقمية في زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة ١-٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تطبقها^(٣٤).

يمكن للعراق فرض ضرائب على الشركات التقنية العابرة للحدود، مثل منصات التجارة الإلكترونية (مثل أمازون وعلي بابا) وخدمات البث (مثل نتفليكس)، التي تحقق أرباحًا من السوق العراقي دون دفع ضرائب محلية. على سبيل المثال، تُطبق فرنسا ضريبة رقمية بنسبة ٣٪ على الإيرادات التي تحققها الشركات التقنية الكبرى، مما أضاف حوالي ٥٠٠ مليون يورو سنويًا إلى الخزانة العامة^(٣٥)، في العراق يمكن تصميم ضريبة رقمية مماثلة، مع معدل معتدل (مثل ٢-٣٪)، لاستهداف الشركات التي تحقق إيرادات

يمكن للعراق تطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدل منخفض (مثل ٥%) لتجنب التأثير السلبي على الشرائح ذات الدخل المنخفض، مع منح إعفاءات للسلع الأساسية مثل الغذاء والأدوية. على سبيل المثال، طبقت الإمارات ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥% في عام ٢٠١٨، مما أضاف حوالي ٢٧ مليار درهم (٧,٣ مليار دولار) إلى الإيرادات الحكومية سنويًا^(٣٨). تطبيق هذه الضريبة في العراق يتطلب بنية إدارية قوية، بما في ذلك أنظمة إلكترونية لتسجيل المعاملات وتدريب الكوادر الضريبية، لضمان كفاءة الجباية وتقليل التهرب الضريبي.

٢. إشراك القطاع غير الرسمي في النظام الضريبي

أ. تحديات القطاع غير الرسمي يُشكل القطاع غير الرسمي تحديًا كبيرًا أمام توسيع القاعدة الضريبية في العراق، حيث يضم أنشطة اقتصادية متنوعة، مثل التجارة الصغيرة، الحرف اليدوية، والعمالة المؤقتة، التي لا تخضع للتسجيل الضريبي. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٩، يُساهم القطاع غير الرسمي بحوالي ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي في العراق، لكنه لا يُساهم إلا بنسبة ضئيلة في الإيرادات الضريبية^(٣٩). يعود ذلك إلى عدة أسباب، منها غياب السجلات الرسمية، ضعف الرقابة الحكومية، ورفض العديد من الأفراد والشركات الصغيرة التسجيل خوفًا من الأعباء الضريبية.

حيث أن «إشراك القطاع غير الرسمي في النظام الضريبي يتطلب توازنًا بين فرض الضرائب وتقديم الحوافز، لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي دون خنق الأنشطة الاقتصادية»^(٤٠)، في العراق، يُفاقم ضعف الثقة في الحكومة هذا التحدي، حيث يرى العديد من العاملين في القطاع غير الرسمي أن دفع الضرائب لا يُقابل بخدمات عامة ملموسة.

ب. الحوافز والتسهيلات لإشراك القطاع غير الرسمي لإشراك القطاع غير الرسمي في النظام الضريبي، يمكن للعراق اتباع استراتيجيات تعتمد على الحوافز والتسهيلات، ومنها: الإعفاءات الضريبية المؤقتة: تقديم إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسجل رسميًا خلال فترة انتقالية (مثل ٢-٣ سنوات). على سبيل المثال، طبقت المكسيك برنامجًا مشابهًا في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى تسجيل أكثر من مليون شركة صغيرة في النظام الضريبي خلال ثلاث سنوات^(٤١).

تبسيط الإجراءات الضريبية: إنشاء نظام ضريبي مبسط للشركات الصغيرة، مثل فرض ضريبة ثابتة بنسبة منخفضة (مثل ١-٢%) على الإيرادات السنوية بدلاً من حسابات معقدة. يُشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ إلى أن «الأنظمة

متطورة، بما في ذلك أنظمة تكنولوجياية وكوادر مدربة، وهي عناصر لا تزال محدودة في العراق.

الفساد: يُمكن أن يُعيق الفساد الإداري تطبيق الضرائب الجديدة، حيث قد تُستغل الإعفاءات أو التسهيلات من قبل جهات متنفذة.

ومع ذلك، تُوفر هذه الاستراتيجيات فرصاً كبيرة لتحسين النظام الضريبي. حيث أن «توسيع القاعدة الضريبية يُعزز العدالة الاقتصادية من خلال توزيع الأعباء الضريبية على نطاق أوسع، مع زيادة الإيرادات الحكومية»^(٤٤)، في العراق يمكن أن يُسهم تطبيق الضرائب الجديدة وإشراك القطاع غير الرسمي في تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، مما يدعم الاستدامة المالية بحلول الاعوام القادمة .

يُشكل توسيع القاعدة الضريبية استراتيجية حيوية لإصلاح النظام الضريبي في العراق، حيث يُتيح زيادة الإيرادات غير النفطية وتحقيق العدالة الاقتصادية. من خلال فرض ضرائب جديدة، مثل الضرائب الرقمية وضريبة القيمة المضافة، وإشراك القطاع غير الرسمي من خلال حوافز وتسهيلات، يمكن للعراق تعزيز كفاءة نظامه الضريبي. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الأهداف إصلاحات إدارية، تعزيز الشفافية، وتغيير التصورات الاجتماعية حول الضرائب، مما سيُسهم

الضريبية المبسطة تُشجع الشركات الصغيرة على التسجيل وتُقلل من التهرب الضريبي»^(٤٣).

تقديم خدمات مقابل الضرائب: ربط دفع الضرائب بتحسينات ملموسة في الخدمات العامة، مثل توفير الدعم اللوجستي للأسواق المحلية أو تحسين البنية التحتية في المناطق التي يتركز فيها القطاع غير الرسمي.

تتطلب هذه الاستراتيجيات حملات توعية لتغيير تصورات المواطنين حول الضرائب، مع التركيز على أهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الخدمات العامة. كما يمكن الاستفادة من التجارب الإقليمية، مثل الأردن، التي نجحت في إشراك القطاع غير الرسمي من خلال تقديم حوافز مالية وتبسيط الإجراءات الإدارية^(٤٣).

٣. تحديات وفرص توسيع القاعدة الضريبية على الرغم من الفوائد المحتملة لتوسيع القاعدة الضريبية، تواجه هذه الاستراتيجية تحديات متعددة في العراق، منها:

المقاومة الاجتماعية: قد يُعارض المواطنون والشركات فرض ضرائب جديدة، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات البطالة.

القصور الإداري: تتطلب الضرائب الرقمية وضريبة القيمة المضافة بنية إدارية

في بناء اقتصاد أكثر استقرارًا وتنوعًا. الفرع الثاني: تحسين كفاءة الإدارة الضريبية تُعد الإدارة الضريبية الفعالة ركيزة أساسية لضمان نجاح النظام الضريبي، حيث تُسهم في تحسين جباية الضرائب، تقليل التهرب الضريبي، وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة. في العراق، تُعاني الإدارة الضريبية من تحديات كبيرة، منها نقص الكوادر المؤهلة، ضعف استخدام التكنولوجيا، وانتشار الفساد الإداري، مما يُقلل من كفاءة جمع الإيرادات الضريبية. يهدف هذا الفرع إلى اقتراح استراتيجيات لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية في العراق مع التركيز على تطوير الكوادر البشرية، اعتماد التقنيات الحديثة، وتعزيز الشفافية للحد من الفساد.

وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠، «تُعد الكفاءة البشرية أحد أهم عوامل نجاح الإصلاحات الضريبية، حيث تُسهم في زيادة الإيرادات بنسبة تصل إلى ١٥٪ في الدول التي تستثمر في التدريب»^(٤٥). تتطلب عملية تطوير الكوادر البشرية في العراق إنشاء برامج تدريبية مستمرة تُركز على الجوانب التالية:

فهم القوانين الضريبية: تدريب الموظفين على التشريعات الضريبية الحالية، مثل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢، وتحديث معرفتهم بالتعديلات القانونية المستقبلية^(٤٦). مهارات التدقيق والرقابة: تعليم الموظفين تقنيات التدقيق الحديثة للكشف عن التهرب الضريبي ومراقبة الامتثال الضريبي.

التعامل مع التكنولوجيا: تدريب الكوادر على استخدام الأنظمة الإلكترونية لتسجيل المعاملات وتحليل البيانات الضريبية.

ب. تجارب دولية في تطوير الكوادر يمكن للعراق الاستفادة من تجارب دول أخرى نجحت في تطوير كوادرها الضريبية. على سبيل المثال، نفذت رواندا برنامجًا تدريبيًا شاملاً لموظفي الضرائب في عام ٢٠١٥، بالتعاون مع البنك الدولي، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٠٪ خلال ثلاث سنوات^(٤٧). شمل البرنامج دورات في إدارة البيانات الضريبية،

١. تطوير الكوادر البشرية في الهيئات الضريبية

أ. أهمية الكوادر المؤهلة

تُعتبر الكوادر البشرية العنصر الأساسي في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية، حيث تتطلب عمليات الجباية والتدقيق والرقابة مهارات تقنية ومعرفة عميقة بالقوانين الضريبية. في العراق، تُعاني الهيئة العامة للضرائب من نقص في الموظفين المدربين، حيث يعتمد العديد من الموظفين على أساليب تقليدية في إدارة الضرائب، مما يؤدي إلى أخطاء إدارية وتأخير في معالجة المعاملات.

إدارة الضرائب في زيادة الإيرادات بنسبة تصل إلى ٢٠٪ في الدول النامية من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التهرب الضريبي»^(٤٩). تشمل التقنيات الحديثة التي يمكن اعتمادها في العراق:

أنظمة الجباية الإلكترونية: إنشاء منصات إلكترونية لتسجيل دافعي الضرائب، تقديم الإقرارات الضريبية، ودفع الضرائب عبر الإنترنت. على سبيل المثال، نجحت الهند في زيادة إيراداتها الضريبية بنسبة ١٥٪ بعد إطلاق نظام ضريبي إلكتروني موحد في عام ٢٠١٧^(٥٠). تحليل البيانات الضخمة: استخدام أدوات تحليل البيانات للكشف عن أنماط التهرب الضريبي وتحديد الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة.

الذكاء الاصطناعي: تطبيق أنظمة ذكاء اصطناعي لمراقبة المعاملات المالية وتحديد المخالفات الضريبية بدقة عالية.

ب. تحديات الرقمنة وسبل التغلب عليها تواجه الرقمنة في العراق تحديات مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، نقص الكوادر المدربة على استخدام الأنظمة الرقمية، والمقاومة الثقافية للتغيير. للتغلب على هذه التحديات، يمكن للعراق الاستفادة من الشراكات الدولية مع مؤسسات مثل البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تقدم دعماً تقنياً ومالياً لتطوير الأنظمة

مكافحة التهرب الضريبي، وتحسين خدمة العملاء. في العراق، يمكن تصميم برنامج مشابه بالتعاون مع مؤسسات دولية، مع التركيز على تدريب الموظفين في المناطق الريفية والحضرية لضمان التغطية الشاملة.

بالإضافة إلى التدريب، يمكن تحسين كفاءة الكوادر من خلال تحسين بيئة العمل، مثل زيادة الرواتب وتقديم حوافز للموظفين المتميزين. يُشير تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢١ إلى أن «تحسين ظروف العمل في الهيئات الضريبية يُقلل من الفساد ويُعزز الإنتاجية»^(٤٨)، تطبيق هذه الاستراتيجيات في العراق يتطلب تخصيص ميزانية لتطوير الموارد البشرية، مع إعطاء الأولوية للكفاءة والشفافية في عمليات التوظيف.

٢. استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الضرائب

أ. أهمية الرقمنة

يُعد اعتماد التقنيات الحديثة أحد أهم السبل لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية، حيث تُتيح تتبع المعاملات، تقليل الأخطاء البشرية، وزيادة الشفافية. في العراق، لا تزال العديد من العمليات الضريبية تعتمد على الأنظمة الورقية، مما يؤدي إلى بطء الإجراءات وزيادة فرص التلاعب. وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢، «تُسهم الرقمنة في

فرص الفساد وتُعزز الثقة العامة في النظام الحكومي»^(٥٣)، في العراق، يمكن تعزيز الشفافية من خلال الإجراءات التالية:

نشر تقارير دورية: إلزام الهيئة العامة للضرائب بنشر تقارير سنوية عن الإيرادات الضريبية، توزيعها، وكيفية إنفاقها، مع توفير هذه المعلومات للجمهور عبر منصات إلكترونية.

إنشاء هيئات رقابية مستقلة: تشكيل لجان رقابية تضم خبراء مستقلين لمراقبة عمليات الجباية والتدقيق، مع صلاحيات للتحقيق في حالات الفساد.

تطبيق العقوبات: فرض عقوبات صارمة على الموظفين المتورطين في ممارسات فاسدة، مع تعزيز ثقافة المساءلة داخل الهيئات الضريبية.

ب. تجارب دولية في تعزيز الشفافية يمكن للعراق الاستفادة من تجارب دول أخرى نجحت في مكافحة الفساد في الإدارة الضريبية. على سبيل المثال، نفذت ماليزيا نظامًا إلكترونيًا شفافًا لتتبع الإيرادات الضريبية في عام ٢٠١٥، مع نشر تقارير دورية للجمهور، مما أدى إلى تقليل حالات الفساد بنسبة ٣٠٪ خلال خمس سنوات^(٥٤)، في العراق، يمكن تطبيق نهج مماثل من خلال إطلاق منصة إلكترونية تتيح للمواطنين الاطلاع على بيانات الإيرادات الضريبية والإبلاغ عن أي مخالفات.

الضريبية. على سبيل المثال، ساعد البنك الدولي جورجيا في إطلاق نظام ضريبي إلكتروني في عام ٢٠١٠، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٥٪ خلال خمس سنوات^(٥١).

كما يتطلب نجاح الرقمنة توفير بنية تحتية موثوقة، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة ومراكز بيانات آمنة. يمكن تخصيص جزء من الإيرادات النفطية لتمويل هذه المشاريع، مع التركيز على تدريب الموظفين على استخدام الأنظمة الجديدة لضمان استدامتها.

٣. تعزيز الشفافية لتقليل الفساد أ. دور الشفافية في مكافحة الفساد يُعد الفساد الإداري أحد أكبر العوائق أمام تحسين كفاءة الإدارة الضريبية في العراق. وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٠، يحتل العراق المرتبة ١٦٠ من أصل ١٨٠ دولة، مما يعكس مستويات عالية من الفساد في القطاع العام^(٥٢)، يتجلى الفساد في الإدارة الضريبية من خلال الرشوة، التلاعب في السجلات الضريبية، ومنح إعفاءات غير قانونية، مما يقلل من الإيرادات ويُعزز عدم الثقة بين المواطنين والحكومة.

تُعتبر الشفافية أداة فعالة للحد من الفساد، حيث تتيح مراقبة العمليات الضريبية وتُعزز المساءلة. حيث أن «الشفافية في الإدارة الضريبية تُقلل من

لدعم الفئات الضعيفة اقتصادياً، من خلال برامج حماية اجتماعية وإعفاءات ضريبية، لتقليل الفجوة الطبقيّة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي .

الفرع الأول: تصميم ضرائب تصاعديّة عادلة

يُعد تحقيق العدالة الاقتصادية أحد الأهداف الرئيسية لإصلاح النظام الضريبي في العراق، خاصة في ظل الفجوة المتزايدة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يعيش حوالي ٢٥٪ من السكان تحت خط الفقر بينما تتركز الثروة في أيدي قلة^(٥٦)، تُعتبر الضرائب التصاعديّة أداة فعالة لتقليل هذه الفجوة، حيث تفرض أعباء ضريبية أعلى على ذوي الدخل المرتفعة، مما يُتيح إعادة توزيع الموارد لدعم الفئات الأقل دخلاً. ومع ذلك، يتطلب تصميم هيكلية ضريبية تصاعديّة في العراق مراعاة التوازن بين تحقيق العدالة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار لتجنب تثبيط النشاط الاقتصادي. يهدف هذا الفرع إلى اقتراح هيكلية ضريبية تصاعديّة عادلة للعراق بحلول عام ٢٠٢٥، مع دراسة تأثيرها على الاستثمار والاقتصاد، مستفيداً من التجارب الدولية والإقليمية.

١. مفهوم الضرائب التصاعديّة وأهميتها تُعرف الضرائب التصاعديّة بأنها الضرائب التي تزداد نسبتها مع زيادة الدخل، بحيث يتحمل الأفراد ذوو

كما يمكن تعزيز الشفافية من خلال إشراك المجتمع المدني في مراقبة النظام الضريبي. على سبيل المثال، شجعت جنوب إفريقيا المنظمات غير الحكومية على المشاركة في مراجعة العمليات الضريبية، مما ساعد في تحسين الثقة العامة وزيادة الامتثال الضريبي^(٥٥)، تطبيق هذه الاستراتيجية في العراق يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومة والمجتمع المدني لضمان فعالية الإصلاحات.

يُشكل تحسين كفاءة الإدارة الضريبية في العراق عنصراً حاسماً لإصلاح النظام الضريبي وزيادة الإيرادات غير النفطية، من خلال تطوير الكوادر البشرية، اعتماد التقنيات الحديثة، وتعزيز الشفافية، يمكن للعراق التغلب على التحديات الإدارية وتقليل الفساد. تتطلب هذه الاستراتيجيات استثمارات في التدريب والبنية التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، مما سيُسهم في بناء نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة.

المطلب الثاني: تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال الإصلاح الضريبي

تُعتبر العدالة الاقتصادية هدفاً رئيسياً لإصلاح النظام الضريبي في العراق، خاصة مع ارتفاع معدلات الفقر إلى ٢٥٪ وتفاقم التفاوتات الاجتماعية، يهدف هذا المطلب إلى اقتراح آليات لتصميم ضرائب تصاعديّة عادلة وتخصيص الإيرادات

الدخول المرتفعة أعباء ضريبية أكبر مقارنة بالشرائح المنخفضة الدخل. يؤكد توماس بيكيتي في كتابه رأس المال في القرن الحادي والعشرين أن «الضرائب التصاعدية تُشكل أداة فعالة لتقليل التفاوتات الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية»^(٥٧)، في العراق، حيث تُشير التقديرات إلى أن أعلى ١٠٪ من السكان يمتلكون حوالي ٤٠٪ من الثروة الوطنية، تُصبح الضرائب التصاعدية ضرورية لإعادة توزيع الدخل^(٥٨).

تتمثل أهمية الضرائب التصاعدية في: تقليل الفجوة الاجتماعية: توفير إيرادات لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يُحسن مستوى معيشة الفقراء. تعزيز الاستقرار الاجتماعي: تقليل التوترات الاجتماعية الناتجة عن التفاوتات الاقتصادية، خاصة في ظل الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها العراق عام ٢٠١٩^(٥٩).

زيادة الإيرادات الحكومية: تمكين الحكومة من تمويل المشاريع التنموية دون الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، التي تُشكل ٩٢٪ من الموازنة العامة^(٦٠).

تتمثل أهمية الضرائب التصاعدية في: تقليل الفجوة الاجتماعية: توفير إيرادات لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يُحسن مستوى معيشة الفقراء. تعزيز الاستقرار الاجتماعي: تقليل التوترات الاجتماعية الناتجة عن التفاوتات الاقتصادية، خاصة في ظل الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها العراق عام ٢٠١٩^(٥٩).

زيادة الإيرادات الحكومية: تمكين الحكومة من تمويل المشاريع التنموية دون الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، التي تُشكل ٩٢٪ من الموازنة العامة^(٦٠).

٢. اقتراح هيكلية ضريبية تصاعدية للعراق لتصميم هيكلية ضريبية تصاعدية عادلة في العراق، يجب مراعاة السياق الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة (١٤٪ في ٢٠٢٣) ومحدودية القاعدة الضريبية^(٦١)، يُقترح النموذج التالي لضريبة الدخل الشخصي، مستنداً إلى تجارب دول مثل كندا وجنوب إفريقيا التي نجحت في تطبيق ضرائب تصاعدية دون إلحاق ضرر بالاستثمار: شريحة الدخل المنخفض (أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً): إعفاء كامل من ضريبة الدخل لحماية الفئات الفقيرة، حيث يُشكل هؤلاء حوالي ٦٠٪ من السكان^(٦٢).

شريحة الدخل المتوسط (٥٠٠,٠٠٠ - ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً): ضريبة بنسبة ١٠٪، مع تقديم إعفاءات للنفقات الأساسية (مثل التعليم والصحة) لتخفيف العبء.

شريحة الدخل المرتفع (١,٥٠٠,٠٠٠ - ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً): ضريبة بنسبة ٢٠٪، مع تشجيع الامتثال الضريبي عبر تسهيلات دفع إلكترونية.

شريحة الدخل العالي جداً (أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً): ضريبة بنسبة ٣٠٪، تُستهدف الأفراد ذوي الثروات الكبيرة، مع مراقبة صارمة لتجنب التهرب الضريبي.

بالإضافة إلى ذلك، يُقترح فرض ضريبة على الثروة بنسبة ١-٢٪ على الأصول التي تزيد قيمتها عن ١٠ مليارات دينار (مثل العقارات والأسهم)، مستلهمة من

الدخول المرتفعة أعباء ضريبية أكبر مقارنة بالشرائح المنخفضة الدخل. يؤكد توماس بيكيتي في كتابه رأس المال في القرن الحادي والعشرين أن «الضرائب التصاعدية تُشكل أداة فعالة لتقليل التفاوتات الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية»^(٥٧)، في العراق، حيث تُشير التقديرات إلى أن أعلى ١٠٪ من السكان يمتلكون حوالي ٤٠٪ من الثروة الوطنية، تُصبح الضرائب التصاعدية ضرورية لإعادة توزيع الدخل^(٥٨).

تتمثل أهمية الضرائب التصاعدية في: تقليل الفجوة الاجتماعية: توفير إيرادات لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يُحسن مستوى معيشة الفقراء. تعزيز الاستقرار الاجتماعي: تقليل التوترات الاجتماعية الناتجة عن التفاوتات الاقتصادية، خاصة في ظل الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها العراق عام ٢٠١٩^(٥٩).

زيادة الإيرادات الحكومية: تمكين الحكومة من تمويل المشاريع التنموية دون الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، التي تُشكل ٩٢٪ من الموازنة العامة^(٦٠).

تتمثل أهمية الضرائب التصاعدية في: تقليل الفجوة الاجتماعية: توفير إيرادات لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يُحسن مستوى معيشة الفقراء. تعزيز الاستقرار الاجتماعي: تقليل التوترات الاجتماعية الناتجة عن التفاوتات الاقتصادية، خاصة في ظل الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها العراق عام ٢٠١٩^(٥٩).

زيادة الإيرادات الحكومية: تمكين الحكومة من تمويل المشاريع التنموية دون الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، التي تُشكل ٩٢٪ من الموازنة العامة^(٦٠).

٢. اقتراح هيكلية ضريبية تصاعدية للعراق لتصميم هيكلية ضريبية تصاعدية عادلة في العراق، يجب مراعاة السياق الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة (١٤٪ في ٢٠٢٣) ومحدودية القاعدة الضريبية^(٦١)، يُقترح النموذج التالي لضريبة الدخل الشخصي، مستنداً إلى تجارب دول مثل كندا وجنوب إفريقيا التي نجحت في تطبيق ضرائب تصاعدية دون إلحاق ضرر بالاستثمار: شريحة الدخل المنخفض (أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً): إعفاء كامل من ضريبة الدخل لحماية الفئات الفقيرة، حيث يُشكل هؤلاء حوالي ٦٠٪ من السكان^(٦٢).

شريحة الدخل المتوسط (٥٠٠,٠٠٠ - ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً): ضريبة بنسبة ١٠٪، مع تقديم إعفاءات للنفقات الأساسية (مثل التعليم والصحة) لتخفيف العبء.

شريحة الدخل المرتفع (١,٥٠٠,٠٠٠ - ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً): ضريبة بنسبة ٢٠٪، مع تشجيع الامتثال الضريبي عبر تسهيلات دفع إلكترونية.

شريحة الدخل العالي جداً (أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً): ضريبة بنسبة ٣٠٪، تُستهدف الأفراد ذوي الثروات الكبيرة، مع مراقبة صارمة لتجنب التهرب الضريبي.

بالإضافة إلى ذلك، يُقترح فرض ضريبة على الثروة بنسبة ١-٢٪ على الأصول التي تزيد قيمتها عن ١٠ مليارات دينار (مثل العقارات والأسهم)، مستلهمة من

تجربة فرنسا التي حققت إيرادات

سنوية بقيمة ٥ مليارات يورو من ضريبة الثروة قبل إلغائها^(٦٣)، يُمكن أن تُولد هذه الضريبة في العراق حوالي ٢ تريليون دينار سنويًا، مما يُعزز الإيرادات غير النفطية^(٦٤).

ب. استراتيجيات التخفيف

٣. تأثير الضرائب التصاعدية على الاستثمار والنشاط الاقتصادي
أ. التحديات المحتملة

لضمان تحقيق العدالة دون تثبيط النشاط الاقتصادي، يُقترح ما يلي: تقديم حوافز استثمارية: منح إعفاءات ضريبية مؤقتة (٣-٥ سنوات) للشركات التي تستثمر في القطاعات المنتجة، مثل الصناعة والزراعة. نجحت ماليزيا في جذب استثمارات بقيمة ١٥ مليار دولار سنويًا عبر حوافز ضريبية مماثلة^(٦٧).

تشير الضرائب التصاعدية مخاوف بشأن تأثيرها على الاستثمار، خاصة في اقتصاد مثل العراق يعتمد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠٢٠، قد تؤدي الضرائب المرتفعة على الدخل العالية إلى هجرة رؤوس الأموال أو تقليل الاستثمار إذا لم تُصمم بعناية^(٦٥)، في العراق، يُمكن أن تواجه الضرائب التصاعدية التحديات التالية:

تعزيز الشفافية: استخدام أنظمة رقمية لتتبع الدخل والأصول لتقليل التهرب الضريبي، على غرار تجربة الهند التي زادت إيراداتها الضريبية بنسبة ٢٠٪ عبر الرقمنة^(٦٨).

حملات توعية: توضيح فوائد الضرائب التصاعدية للمجتمع، مثل تمويل التعليم والصحة، لكسب تأييد الجمهور.

تصميم مرن: وضع سقف ضريبي (مثل ٣٠٪) لتجنب تثبيط الاستثمار، مع إعادة تقييم النسب كل ٣ سنوات بناءً على الأداء الاقتصادي.

التهرب الضريبي: يُشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ إلى أن التهرب الضريبي يكلف العراق حوالي ٥ تريليونات دينار سنويًا، وقد يزداد مع زيادة الضرائب على الأغنياء^(٦٦).

ج. التجارب الدولية
تُظهر تجارب دول مثل كندا وجنوب إفريقيا نجاح الضرائب التصاعدية في تحقيق العدالة دون إضرار بالاقتصاد.

تثبيط المبادرات الريادية: قد تُقلل الضرائب المرتفعة من حوافز رواد الأعمال، خاصة في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا.

في كندا، تُطبق ضريبة تصاعدية تصل إلى ٣٣٪ على الدخل المرتفعة، مما يُمول برامج اجتماعية دون التأثير على الاستثمار^(٦٩)، في جنوب إفريقيا، ساعدت

المقاومة الاجتماعية والسياسية: قد يعارض الأفراد ذوو الدخل المرتفعة

يُمكن للعراق تحقيق توازن بين العدالة وتشجيع النشاط الاقتصادي. تُظهر التجارب الدولية إمكانية نجاح هذه الاستراتيجية إذا تم تطبيقها بحوكمة قوية ودعم مجتمعي، مما يُسهم في بناء اقتصاد عادل ومستدام .

الفرع الثاني: دعم الفئات الضعيفة اقتصادياً

يُعد دعم الفئات الضعيفة اقتصادياً ركناً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن إصلاح النظام الضريبي في العراق، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر التي تصل إلى ٢٥٪ من السكان، والبطالة التي تُقدَّر بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠٢٣^(٧٣)، يُعاني العراق من تفاوتات اقتصادية حادة، حيث تتركز الثروة لدى نسبة صغيرة بينما تعيش الغالبية في ظروف معيشية صعبة، مما يُفاقم التوترات الاجتماعية كما شهدت احتجاجات ٢٠١٩^(٧٤)، يهدف هذا الفرع إلى اقتراح آليات لتخصيص جزء من الإيرادات الضريبية لبرامج الحماية الاجتماعية، وتصميم إعفاءات ضريبية للشرائح ذات الدخل المنخفض، بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية بحلول عام ٢٠٢٥، مع دراسة التجارب الدولية لاستخلاص دروس قابلة للتطبيق في العراق.

١. أهمية دعم الفئات الضعيفة اقتصادياً تُعتبر برامج الحماية الاجتماعية والإعفاءات الضريبية أدوات فعالة

ضريبة الدخل التصاعدية (حتى ٤٥٪) في تقليل معدل الفقر بنسبة ١٠٪ خلال عقد^(٧٥). يُمكن للعراق الاستفادة من هذه التجارب من خلال تصميم ضرائب متوازنة وتعزيز الحوكمة.

٤. تأثير الضرائب التصاعدية على العراق يُتوقع أن تُحقق الضرائب التصاعدية في العراق بحلول الاعوام القادمة النتائج التالية:

زيادة الإيرادات: قد تُولد ضريبة الدخل التصاعدية وضريبة الثروة حوالي ٣-٥ تريليونات دينار سنوياً، مما يُقلل الاعتماد على النفط بنسبة ٥-٧٪^(٧٦).

تقليل التفاوتات: إعادة توزيع الإيرادات لدعم ١٠ ملايين مواطن تحت خط الفقر من خلال برامج الرعاية الاجتماعية.

تعزيز الاستقرار: تقليل التوترات الاجتماعية الناتجة عن التفاوتات، مما يُعزز التماسك الاجتماعي.

ومع ذلك، يتطلب النجاح التغلب على الفساد الإداري، حيث يُكلف العراق حوالي ١٠ مليارات دولار سنوياً، وتحسين كفاءة الجباية^(٧٧).

يُشكل تصميم ضرائب تصاعدية عادلة خطوة حاسمة لتحقيق العدالة الاقتصادية في العراق، من خلال تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وزيادة الإيرادات غير النفطية. من خلال اقتراح هيكلية ضريبية مرنة، تقديم حوافز استثمارية، وتعزيز الشفافية،

لتحسين مستوى معيشة الفئات الضعيفة، حيث تُساعد في تقليل الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي حيث أن «إعادة توزيع الإيرادات عبر الضرائب والإنفاق الحكومي تُشكل أساس العدالة الاجتماعية في الاقتصادات الحديثة»^(٧٥)، في العراق، حيث يعيش حوالي ١٠ ملايين شخص تحت خط الفقر، يُصبح تخصيص الإيرادات الضريبية لدعم هذه الفئات ضرورة ملحة^(٧٦).

تتمثل أهمية دعم الفئات الضعيفة في:

تقليل الفقر: توفير دعم مالي مباشر أو خدمات أساسية (مثل التعليم والصحة) لتحسين مستوى المعيشة.

تعزيز المساواة: تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الموارد.

تحفيز الاقتصاد: زيادة القدرة الشرائية للفئات الفقيرة، مما يُحفز الطلب المحلي ويُعزز النمو الاقتصادي.

الاستقرار الاجتماعي: تقليل التوترات الناتجة عن التفاوتات، مما يُعزز الأمن والاستقرار.

٢. تخصيص الإيرادات الضريبية لبرامج الحماية الاجتماعية

أ. تصميم برامج الحماية الاجتماعية لضمان دعم الفئات الضعيفة، يُقترح تخصيص نسبة من الإيرادات الضريبية (٢٠-٣٠%) لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية،

التأمين الصحي، ودعم التعليم. وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢، يُمكن لبرامج الحماية الاجتماعية تقليل معدل الفقر بنسبة ١٥% في الدول النامية إذا تم تمويلها بشكل مستدام^(٧٧)، في العراق، يُمكن أن تُولد الضرائب التصاعدية المقترحة (كما نوقش في الفرع الأول) حوالي ٣-٥ تريليونات دينار سنوياً، مما يُتيح تمويل برامج واسعة النطاق^(٧٨).

تشمل البرامج المقترحة: التحويلات النقدية المشروطة: تقديم دعم شهري بقيمة ١٠٠,٠٠٠-١٥٠,٠٠٠ دينار للأسر التي تعيش تحت خط الفقر (أقل من ٢٥٠,٠٠٠ دينار شهرياً)، مع شروط مثل إلحاق الأطفال بالمدارس. نجحت البرازيل في تقليل الفقر بنسبة ٢٠% عبر برنامج «بولسا فاميليا» المماثل^(٧٩).

التأمين الصحي الشامل: توسيع التغطية الصحية لتشمل ٨٠% من السكان بحلول ٢٠٢٥، مع تمويل العلاجات الأساسية. ساعدت رواندا في زيادة التغطية الصحية إلى ٩٠% من خلال برامج مماثلة^(٨٠).

دعم التعليم: تخصيص ١٠% من الإيرادات الضريبية لبناء مدارس في المناطق الريفية وتوفير منح دراسية للطلاب الفقراء، مما يُقلل التسرب المدرسي الذي يصل إلى ٢٠% في العراق^(٨١).

برامج التدريب المهني: تمويل دورات تدريبية للشباب العاطلين عن العمل (حوالي ١,٥ مليون شاب) لدمجهم في

الذين يقل دخلهم الشهري عن ٥٠٠,٠٠٠ دينار، مما يحمي حوالي ١٥ مليون مواطن.

إعفاءات جزئية: خصم نفقات أساسية (مثل الإيجار، العلاج، والتعليم) بنسبة ٥٠٪ من الدخل الخاضع للضريبة للشريحة التي تتراوح دخولها بين ٥٠٠,٠٠٠ و ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار.

إعفاءات على السلع الأساسية: استثناء المواد الغذائية الأساسية (مثل الخبز والأرز) والأدوية من ضريبة القيمة المضافة المقترحة (٥٪)، لتقليل العبء على الفقراء.

ب. تأثير الإعفاءات على العدالة الاجتماعية

تُسهّم الإعفاءات الضريبية في: حماية القدرة الشرائية: تمكين الأسر الفقيرة من تلبية احتياجاتها الأساسية، مما يُقلل معدل الفقر.

تشجيع الامتثال الضريبي: جعل النظام الضريبي أكثر قبولاً لدى الشرائح الفقيرة، مما يُقلل المقاومة الاجتماعية. تعزيز المساواة: ضمان أن تتحمل الشرائح الميسورة العبء الأكبر، كما اقترحت الضرائب التصاعديّة في الفرع الأول.

تُظهر تجربة مصر، التي قدمت إعفاءات ضريبية للشرائح ذات الدخل المنخفض عام ٢٠١٧، أن هذه السياسة زادت الامتثال الضريبي بنسبة ١٠٪ وحسنت مستوى معيشة ٥ ملايين مواطن^(٨٥).

سوق العمل، مع التركيز على القطاعات المنتجة مثل الصناعة والزراعة.

ب. آليات التمويل والإدارة

لضمان كفاءة تخصيص الإيرادات، يُقترح: إنشاء صندوق حماية اجتماعية: إدارة مستقلة لتجميع الإيرادات الضريبية المخصصة للحماية الاجتماعية، مع رقابة من هيئات دولية لتقليل الفساد. نجحت المكسيك في إدارة برامجها الاجتماعية عبر صندوق مماثل^(٨٢).

تطوير قاعدة بيانات وطنية: تسجيل الأسر الفقيرة باستخدام بطاقات ذكية لضمان توزيع الدعم بدقة، مستفيدين من تجربة الهند التي سجلت ١,٢ مليار مواطن عبر نظام «أدهار»^(٨٣).

تعزيز الشفافية: نشر تقارير سنوية عن توزيع الإيرادات، مع إشراك المجتمع المدني في المراقبة لتقليل التلاعب.

٣. إعفاءات ضريبية للشرائح ذات الدخل المنخفض

أ. تصميم الإعفاءات الضريبية تُعد الإعفاءات الضريبية أداة فعالة لتخفيف الأعباء عن الفئات الضعيفة، مما يُعزز العدالة الاجتماعية. في العراق، حيث يعتمد حوالي ٦٠٪ من السكان على دخل شهري أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دينار، تُصبح الإعفاءات ضرورية لضمان عدم تأثير الضرائب على مستوى معيشتهم^(٨٤).

يُقترح النموذج التالي: إعفاء كامل من ضريبة الدخل: للأفراد

مخصصة تتناسب مع احتياجاته، مع ضمان الحوكمة والشفافية. يُتوقع أن يُحقق تخصيص الإيرادات الضريبية والإعفاءات الضريبية بحلول الاعوام القادمة النتائج التالية: تقليل الفقر: دعم 5-7 ملايين مواطن عبر برامج الحماية الاجتماعية، مما يُقلل معدل الفقر بنسبة 10٪. تحسين الخدمات: زيادة التغطية الصحية إلى 70٪ وتقليل التسرب المدرسي إلى 10٪. تعزيز العدالة: تقليل مؤشر التفاوت الاقتصادي (جيني) بنسبة 5٪، مما يُعزز التماسك الاجتماعي^(٩٠). ومع ذلك، يتطلب النجاح معالجة الفساد، الذي يكلف العراق حوالي 10 مليارات دولار سنويًا، وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية^(٩١). يُشكل دعم الفئات الضعيفة اقتصاديًا من خلال تخصيص الإيرادات الضريبية وتقديم إعفاءات ضريبية ركيزة أساسية لإصلاح النظام الضريبي في العراق. من خلال تصميم برامج حماية اجتماعية فعالة، إنشاء صندوق مخصص، وتطبيق إعفاءات عادلة، يُمكن للعراق تقليل الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية بحلول الاعوام القادمة. تُظهر التجارب الدولية أن هذه الاستراتيجيات قابلة للتنفيذ إذا تم دعمها بحوكمة قوية وشفافية، مما يُسهم في بناء اقتصاد عادل ومستدام.

ج. التحديات وآليات التخفيف تواجه الإعفاءات الضريبية تحديات مثل: تقليل الإيرادات: قد تُقلل الإعفاءات من الإيرادات الضريبية بنسبة 10-15٪، مما يتطلب تعويضها عبر ضرائب تصاعدية على الأغنياء^(٨٦). الفساد الإداري: قد يتم استغلال الإعفاءات من قبل أفراد غير مستحقين. يُمكن معالجة ذلك عبر أنظمة رقمية للتحقق من الأهلية. التمويل المستدام: يتطلب تمويل الإعفاءات زيادة كفاءة الجباية، كما نوقش في المطلب الأول. ٤. التجارب الدولية والإقليمية تُقدم تجارب دول مثل البرازيل ومصر دروسًا قيمة للعراق: البرازيل: برنامج «بولسا فاميليا» دعم 14 مليون أسرة عبر تحويلات نقدية ممولة من الضرائب، مما قلل معدل الفقر بنسبة 20٪ خلال عقد^(٨٧). مصر: قدمت إعفاءات ضريبية للشرائح ذات الدخل المنخفض مع برامج دعم اجتماعي، مما حسّن الأمن الغذائي لـ 10 ملايين مواطن^(٨٨). جنوب إفريقيا: خصصت 25٪ من إيراداتها الضريبية لبرامج الحماية الاجتماعية، مما قلل التفاوتات الاقتصادية بنسبة 15٪^(٨٩). يُمكن للعراق الاستفادة من هذه التجارب من خلال تصميم برامج

الخاتمة:

تُظهر الدراسة أن النظام الضريبي في العراق يعاني من تحديات هيكلية وإدارية، مثل ضعف كفاءة الجباية، الفساد الإداري، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من ٩٠٪ من الموازنة العامة، تؤدي هذه التحديات إلى محدودية القاعدة الضريبية وانخفاض الإيرادات الضريبية إلى حوالي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يُفاقم العجز المالي ويعيق تحقيق العدالة الاقتصادية، من خلال تحليل هذه التحديات واقتراح استراتيجيات إصلاحية، توصلت الدراسة إلى نتائج رئيسية تشمل إمكانية تقليل الاعتماد على النفط بنسبة ٥-٧٪ عبر توسيع القاعدة الضريبية، فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة، وتعزيز الرقمنة والشفافية، كما يُمكن للضرائب التصاعدية وبرامج الحماية الاجتماعية تقليل التفاوتات الاقتصادية ودعم حوالي ٥-٧ ملايين مواطن تحت خط الفقر، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي.

التوصيات:

١- توسيع القاعدة الضريبية: فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ وإشراك القطاع غير الرسمي عبر حوافز ضريبية، مع الاستفادة من تجارب دول مثل الإمارات.
٢- تحسين الإدارة الضريبية: اعتماد أنظمة رقمية للجباية، تدريب الكوادر البشرية،

وإنشاء قاعدة بيانات مركزية لدفعي الضرائب لتقليل التهرب الضريبي الذي يكلف العراق حوالي ٥ تريليونات دينار سنويًا.

٣- تعزيز العدالة الاقتصادية: تصميم ضرائب تصاعدية بمعدلات تصل إلى ٣٠٪ للدخول العالية، مع إعفاءات للشرائح ذات الدخل المنخفض (أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دينار شهريًا)، وتخصيص ٢٠-٣٠٪ من الإيرادات لبرامج الحماية الاجتماعية.

٤- مكافحة الفساد: تعزيز الشفافية عبر نشر تقارير دورية عن الإيرادات الضريبية، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة للحد من الفساد الإداري الذي يكلف العراق حوالي ١٠ مليارات دولار سنويًا.
٥- التعاون الدولي: الاستفادة من دعم مؤسسات مثل البنك الدولي لتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتصميم برامج تدريبية، مع إطلاق حملات توعية لزيادة الامتثال الضريبي.

تتطلب هذه الإصلاحات تعاونًا بين الحكومة، المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية لضمان التنفيذ الفعال، مما يسُهم في بناء اقتصاد عراقي مستدام وعادل.

الهوامش:

- ١- جيمس نوبز، اقتصاديات الضرائب ، كامبريدج: مطبعة إم آي تي، ٢٠١٦ ، ص ٢٣.
- ٢- ريتشارد أ. موسغريف، نظرية المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام ، نيويورك: ماكجرو-هيل، ١٩٥٩ ، ص ١٦٠.
- ٣- البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٢٠ ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٠ ، ص ٤٥.
- ٤- توماس بيكيتي، رأس المال في القرن الحادي والعشرين ، كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ٢٠١٤ ، ص ٥١٢.
- ٥- المادة (٣) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل .
- ٦- المادة(٥) من قانون الجمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤.
- ٧- المادة (١٢) من قانون إدارة المالية العامة والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.
- ٨- صندوق النقد الدولي، تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق ، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢١ ، ص ٣٤.
- ٩- جوزيف إي. ستيجليتز، اقتصاديات القطاع العام، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٥.
- ١٠- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠ ، برلين: منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٠ ، ص ١٢.
- ١١- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إصلاح الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي ، باريس: OECD، ٢٠١٩ ، ص ٦٧.
- ١٢- البنك الدولي، الرقمنة في إدارة الضرائب: دراسة عالمية ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢ ، ص ٨٩.
- ١٣- ريتشارد أ. موسغريف، مصدر سابق ، ص ١٦٢.
- ١٤- البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٢٠ ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٠ ، ص ٤٥.
- ١٥- البنك الدولي، الرقمنة في إدارة الضرائب: دراسة عالمية ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢ ، ص ٨٩.
- ١٦- صندوق النقد الدولي، تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق ، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢١ ، ص ٣٤.
- ١٧- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠ ، برلين: منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٠ ، ص ١٢.
- ١٨- البنك الدولي، الاقتصاد غير الرسمي في العراق: تحديات وحلول ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٩ ، ص ١٨.
- ١٩- وزارة المالية العراقية، تقرير الأداء المالي لعام ٢٠١٩ (بغداد: وزارة المالية، ٢٠١٩)، ١٥.
- ٢٠- البنك الدولي، الرقمنة في إدارة الضرائب: دراسة عالمية ، مصدر سابق ، ص ٩٢.

- ٢١- البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٢١ ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢١ ، ص ٥٢.
- ٢٢- البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٢١ ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢١ ، ص ٣٤.
- ٢٣- وزارة المالية العراقية، تقرير الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ ، بغداد: وزارة المالية، ٢٠١٤ ، ص ١٢.
- ٢٤- عباس كاظم، تاريخ الاقتصاد العراقي: من الانتداب إلى الحاضر ، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٨.
- ٢٥- صندوق النقد الدولي، تقرير الأثر الاقتصادي لكوفيد-١٩ في العراق ، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠ ، ص ٢٩.
- ٢٦- صندوق النقد الدولي، تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٠.
- ٢٧- البنك الدولي، الاقتصاد غير الرسمي في العراق: تحديات وحلول ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٩ ، ص ١٨.
- ٢٨- جوزيف إي. ستيغليتز، مصدر سابق ، ص ٢٤٥.
- ٢٩- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إصلاح الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي ، مصدر سابق ، ص ٦٧.
- ٣٠- البنك الدولي، الرقمنة في إدارة الضرائب، مصدر سابق ، ص ٩٠.
- ٣١- البنك الدولي، (تقرير التنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٢١ ، مصدر سابق ، ص ٤٥).
- ٣٢- صندوق النقد الدولي، تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٢.
- ٣٣- البنك الدولي، الاقتصاد غير الرسمي في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٨.
- ٣٤- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الضرائب الرقمية: تحديات وفرص ، باريس: OECD، ٢٠٢٠ ، ص ٣٤.
- ٣٥- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير الضرائب الرقمية في أوروبا ، باريس: OECD، ٢٠٢١ ، ص ٤٥.
- ٣٦- البنك الدولي، الرقمنة في إدارة الضرائب، مصدر سابق، ص ٨٩.
- ٣٧- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إصلاح الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي ، مصدر سابق ، ص ٦٧.
- ٣٨- البنك الدولي، تقرير الإصلاح الضريبي في دول الخليج ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٠ ، ص ٥٦.
- ٣٩- البنك الدولي، الاقتصاد غير الرسمي في العراق، مصدر سابق ، ص ٢٠.
- ٤٠- جوزيف إي. ستيغليتز، مصدر سابق ، ص ٢٦٠.
- ٤١- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إصلاح الضرائب في أمريكا اللاتينية ، باريس: OECD، ٢٠١٧ ، ص ٧٨.
- ٤٢- البنك الدولي، إصلاح النظم الضريبية

- في الدول النامية , مصدر سابق ، ص ٧٢ .
- ٤٣- صندوق النقد الدولي، تقرير الإصلاح الضريبي في الأردن , واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠، ص ٤٥.
- ٥٥- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعزيز الشفافية في الإدارة الضريبية: دراسة حالة جنوب إفريقيا , باريس: OECD، ٢٠١٨، ص ٦٧.
- ٥٦- البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٢٣ , واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٣، ص ٤٨.
- ٥٧- توماس بيكيتي، مصدر سابق، ص ٤٢٠.
- ٥٨- البنك الدولي، تقرير التفاوتات الاقتصادية في العراق , واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢١، ص ٣٠.
- ٥٩- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار الاجتماعي في العراق , واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠، ص ٢٥.
- ٦٠- وزارة المالية العراقية، تقرير الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ , بغداد: وزارة المالية، ٢٠٢٣، ص ١٢.
- ٦١- البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٢٣ , مصدر سابق ، ص ٥٠.
- ٦٢- البنك الدولي، تقرير التفاوتات الاقتصادية في العراق , مصدر سابق ، ص ٣٥.
- ٦٣- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ضريبة الثروة في فرنسا: دراسة حالة ,
- ٤٣- صندوق النقد الدولي، تقرير الإصلاح الضريبي في الأردن , واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨، ص ٣٣.
- ٤٤- ريتشارد أ. موسغريف، مصدر سابق، ص ١٦٢.
- ٤٥- البنك الدولي، إصلاح النظم الضريبية في الدول النامية , مصدر سابق ، ص ٦٥.
- ٤٦- المادة (٣) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ .
- ٤٧- البنك الدولي، تقرير إصلاح الضرائب في رواندا , واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٨ ، ص ٤٢.
- ٤٨- صندوق النقد الدولي، تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق , مصدر سابق ، ص ٣٨.
- ٤٩- البنك الدولي، الرقمنة في إدارة الضرائب، مصدر سابق ، ص ٨٩.
- ٥٠- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الرقمنة في إدارة الضرائب: دراسة حالة الهند , باريس: OECD، ٢٠١٩، ص ٥٦.
- ٥١- البنك الدولي، تقرير إصلاح الضرائب في جورجيا , واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٥، ص ٣٣.
- ٥٢- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠ , مصدر سابق ، ص ١٢.
- ٥٣- جوزيف إي. ستيجليتز، مصدر سابق، ص ٢٥٨.

- باريس: OECD، ٢٠١٨، ٤٠.
- ٦٤- صندوق النقد الدولي، تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٥.
- ٦٥- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تأثير الضرائب التصاعدية على الاستثمار ، باريس: OECD، ٢٠٢٠، ص ٥٥.
- ٦٦- البنك الدولي، التهرب الضريبي في العراق: تحديات وحلول ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢، ص ٢٠.
- ٦٧- صندوق النقد الدولي، تقرير الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا ، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠، ص ٣٨.
- ٦٨- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الرقمنة في إدارة الضرائب، مصدر سابق ، ص ٦٠.
- ٦٩- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الضرائب التصاعدية في كندا ، باريس: OECD، ٢٠٢١، ص ٥٠.
- ٧٠- البنك الدولي، تأثير الضرائب التصاعدية في جنوب إفريقيا ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٩، ص ٤٥.
- ٧١- صندوق النقد الدولي، تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٨.
- ٧٢- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠ ، مصدر سابق ، ص ١٢.
- ٧٣- البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٢٣ ، مصدر سابق ، ص ٤٨.
- ٧٤- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار الاجتماعي في العراق ، مصدر سابق ، ص ٢٥.
- ٧٥- جوزيف إي. ستيجليتز، مصدر سابق ، ص ٣٢٠.
- ٧٦- البنك الدولي، تقرير التفاوتات الاقتصادية في العراق ، مصدر سابق ، ص ٣٠.
- ٧٧- البنك الدولي، برامج الحماية الاجتماعية في الدول النامية ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢، ص ٣٥.
- ٧٨- صندوق النقد الدولي، تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٨.
- ٧٩- البنك الدولي، برنامج بولسا فاميليا في البرازيل: دراسة حالة ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٩، ص ٤٠.
- ٨٠- البنك الدولي، التأمين الصحي في رواندا ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٠، ص ٤٥.
- ٨١- البنك الدولي، تقرير التعليم في العراق ٢٠٢٢ ، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢، ص ٢٨.
- ٨٢- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق الحماية الاجتماعية في المكسيك ، باريس: OECD، ٢٠١٨، ص ٥٠.
- ٨٣- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نظام آدهار في الهند: دراسة حالة ، باريس: OECD، ٢٠١٩، ص ٥٥.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب

- ١- بيكيتي، توماس. رأس المال في القرن الحادي والعشرين. ترجمة محمد صبحي. القاهرة: دار التنوير، ٢٠١٥.
 - ٢- ستيغليتز، جوزيف إي. اقتصاديات القطاع العام. ترجمة محمد إبراهيم منصور. الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٠.
 - ٣- عباس كاظم. تاريخ الاقتصاد العراقي: من الانتداب إلى الحاضر. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٠.
 - ٤- موسغريف، ريتشارد أ. نظرية المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام. نيويورك: ماكجرو-هيل، ١٩٥٩.
 - ٥- نوبز، جيمس. اقتصاديات الضرائب. كامبريدج: مطبعة إم آي تي، ٢٠١٦.
- ثانياً: القوانين والتشريعات**
- ١- قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢.
 - ٢- قانون الجمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤.
 - ٣- قانون إدارة المالية العامة والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.
- ثالثاً: التقارير الحكومية**
- ١- وزارة المالية العراقية. تقرير الموازنة العامة لعام ٢٠١٤. بغداد: وزارة المالية، ٢٠١٤.
 - ٢- وزارة المالية العراقية. تقرير الأداء المالي لعام ٢٠١٩. بغداد: وزارة المالية، ٢٠١٩.
 - ٣- وزارة المالية العراقية. تقرير الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣. بغداد: وزارة المالية، ٢٠٢٣.
- رابعاً: التقارير الدولية والمنظمات الدولية والمتخصصة**
- ١- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مكافحة

٨٤- البنك الدولي، تقرير التفاوتات الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص ٣٥.

٨٥- صندوق النقد الدولي، إصلاح النظام الضريبي في مصر، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨، ص ٤٢.

٨٦- البنك الدولي، تأثير الإعفاءات الضريبية على الإيرادات، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٠، ص ٣٠.

٨٧- البنك الدولي، برنامج بولسا فاميليا في البرازيل، مصدر سابق، ص ٤٥.

٨٨- صندوق النقد الدولي، برامج الحماية الاجتماعية في مصر، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠، ص ٣٨.

٨٩- البنك الدولي، الحماية الاجتماعية في جنوب إفريقيا، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٩، ص ٥٠.

٩٠- البنك الدولي، تقرير التفاوتات الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص ٤٠.

٩١- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠، مصدر سابق، ص ١٢.

- التهرب الضريبي في الدول النامية. باريس: OECD، ٢٠١٨.
- ٢- البنك الدولي. الاقتصاد غير الرسمي في العراق: تحديات وحلول. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٩.
- ٣- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إصلاح الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي. باريس: OECD، ٢٠١٩.
- ٤- البنك الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٢٠. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٠.
- ٥- البنك الدولي. إصلاح النظم الضريبية في الدول النامية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٠.
- ٦- صندوق النقد الدولي. تقرير الأثر الاقتصادي لكوفيد-١٩ في العراق. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠.
- ٧- صندوق النقد الدولي. تقرير الاستقرار الاجتماعي في العراق. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠.
- ٨- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الضرائب الرقمية: تحديات وفرص. باريس: OECD، ٢٠٢٠.
- ٩- منظمة الشفافية الدولية. مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠. برلين: منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٠.
- ١٠- البنك الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٢١. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢١.
- ١١- البنك الدولي. تقرير التنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٢١. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢١.
- ١٢- البنك الدولي. تقرير التفاوتات الاقتصادية في
- العراق. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢١.
- ١٣- صندوق النقد الدولي. تقرير استشاري عن الإصلاح المالي في العراق. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢١.
- ١٤- البنك الدولي. التهرب الضريبي في العراق: تحديات وحلول. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢.
- ١٥- البنك الدولي. الرقمنة في إدارة الضرائب: دراسة عالمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٢.
- ١٦- البنك الدولي. تقرير التنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٢٣. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٣.